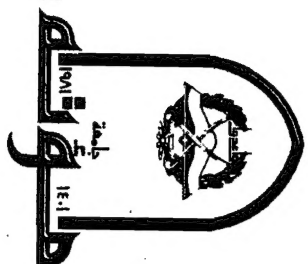




المجلة
Himari 2012
The Journal of Himari

ISSN 1021-6804



المجلد (١٧) العدد (٨) ٢٠٠٢

المجلة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن

جامعة مؤتة

حكم إسقاط دين الدين المعسر واعتباره من الزكاة

علي الزقيلي

قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة مؤتة

ملخص

من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم في مسألة إسقاط دين الدين المعسر واعتباره من الزكاة تبين أن الرأي القائل بالجواز هو الراجح مراعاة لقاصد الشريعة في رفع ثقل الدين عن الدين، وإبراء ذمته الزكي من حق الله، بشرط أن يكون الدين المعسر ممن يستحق الزكاة، فلا يجوز إسقاط دين الدين المعسر من الزكاة إذا كان كائناً، أو أصلاً، أو فرعاً، أو زوجاً، أو زوجة.

Abstract

This research surveys the various opinions of Islamic Jurisprudents concerning the abrogation of a debt when an indebted person suffers from financial difficulties. It is found that by considering this abrogation to be a form of Zakat is a favored opinion that serves the purposes of our Sharia'a in releasing the indebted person of his commitments and the creditor of Allah's rights. These purposes are served if the indebted person deserves Zakat.

أن يكون التقدير : إنا الصدقات مصروفة للقراء كقول مالك، أو ملوكة للقراء كقول الشافعي، لكن الأول متعين لأنه تقدير يكفي به في الطرفين جميعاً تعلق (اللام) به (وفي) ممّا، فيصح أن تقول : هذا الشئ مصروف في كذا، وكذلك، بخلاف تقديره ملوكة فإنه إنا يلزم مع اللام، وعند الانتهاء إلى (في) يحتاج إلى تقدير مصروفة ليلزم ها، فتقديره من اللام عام التعلق شامل الصحة متعين .

وذهب الشوكاني (١٠) إلى أن "اللام" لام العاقبة (١١) كما في قوله تعالى : (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) (١٢)، ولام العاقبة لا تدل على التملك .

وعلى هذا الخلاف المتقدم ظهرت لنا مسائل عديدة ومتنوعة، منها على سبيل المثال : هل يجوز شراء الأسلحة للجيش من الزكاة ؟ هل يجوز إنشاء المدارس من الزكاة ؟ ... الخ .

ولكن المسألة التي أريد أن أبحثها هنا هي مسألة يكثر السؤال عنها بالصيغة التالية : (هل يجوز إذا كان لي دين على شخص فقير أن أسقط عنه هذا الدين وأعتبره من الزكاة ؟) .

هذا المسألة اختزلها بحثاً في تحت عنوان:

(حكم إسقاط دين الدين المعسر واعتباره من الزكاة) .

وقد جاءت خطته على النحو التالي:

التعريف: تعريف مصطلحات البحث باختصار .

المطلب الأول: آراء العلماء وأدلتهم في إسقاط دين الدين المعسر من الزكاة .

الفرع الأول: الجيرون وأدلتهم .

الفرع الثاني: المانعون وأدلتهم .

الفرع الثالث: مناقضة أدلة الجيرون .

الفرع الرابع: مناقضة أدلة المانعين .

الفرع الخامس: الرأي الراجح .

المطلب الثاني: شروط إسقاط دين الدين المعسر من الزكاة .

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وبعد، فقد قال الله تعالى:

(إنا الصدقات للقراء والساكنين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (١).

فهذه الآية حددت أصحاب الزكاة، ولم تحدد كيفية صرف الزكاة وتوزيعها على أصحابها، لذا فإن العلماء اختلفوا في كيفية صرف الزكاة، ولعل سبب الخلاف راجع إلى "اللام" في قوله تعالى : "إنا الصدقات للقراء"

فذهب الحنفية (٢) وجهور الشافعية (٣) وجهور الحنابلة (٤) إلى أن "اللام" لام التملك، فلا يجوز في صرف الزكاة إلا الإعطاء والتقيض .

وذهب المالكية (٥) وابن تيمية (٦)، (٧) إلى أن "اللام" لام التملك في الأصناف الأربعة الأولى فقط، وهم: "العقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم" .

ولا يشترط التملك في الأصناف الأربعة الأخرى، وهم: (في الرقاب، الغارمين، في سبيل الله، ابن السبيل) .

لأن "في" ظرفية فلا تصرف الزكاة إليهم بل إلى جهات الحاجات المغترة في الصفات السبي لأجلها استحقاقهم الزكاة، لذلك قال ابن النفر (٨) ملقاً على قول الزجاجي "بأن فلسفت : لم عدل عن اللام إلى "في" في الأربعة الأخيرة ؟... الخ) .

قال: (قال أحمد (٩) : زعم سمر آخر هو أظهر وأقرب، وذلك أن الأصناف الأربعة الأولى ملاك لها عساه يدفع إليهم وأن ما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لاقتفاءهم، وأما الأربعة الأخرى فلا يملكون ما يصرف غورهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم، فإنا الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة الكاثيرون واليايعون فليس نصبتهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك بالألام المتسعة بملكهم لا يصرف غورهم، وإنما هم مجال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به، وكذلك الغارمون إنما يصرف نصبتهم لأرباب ديونهم تخليصاً لأنفسهم لا لهم . وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك، وأما ابن السبيل فكانه كان مندرجاً في سبيل الله، وإنما أورد بالذكر تنبيهاً على خصوصيته مع أنه مجرد من الحرفين جميعاً وعطفه على الجور بالألام ممكن ولكن على القريب منه أقرب، والله أعلم . وكان جدى أبو العباس أحمد بن فارس الفقيه الوزير استنبط من تقارير الحرفين المكونين وجهاً في الاستدلال بالملك على أن القرض يملك الصرف واللام بالملك لا بالملك، فيقول متعلق بالمر الواقع خيراً عن الصدقات محذوف فيعين تقديره، فأورد

المصطلحات:

تعريف مصطلحات البحث باختصار.

أ. تعريف الإسقاط والفرق بينه وبين التعليل.

١-تعريف الإسقاط:

الإسقاط لغة: الإيقاع والإلقاء (٣٦).

الإسقاط اصطلاحاً: عرّفه جمهور الفقهاء: إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك ولا إلى مستحق (٣٧).

عرّفه أحد أبو سنة: إزالة الحق بحيث لا يكون له مستحق (٣٨).

وعرّفه هاني طحيات: إزالة الحق الثابت لغير مستحق بعوض أم بغير عوض (٣٩).

والمتضمن في هذه التعريفات يجد أن أخرج هذه التعريفات هو التعريف الأخير، لأن هذا التعريف يبين أن الإسقاط يرسل الحق وبقيته بحيث لا يعود له مستحق آخر يكون له حق المطالبة به، ويبين أن الإسقاط لا يكون إلا لغير ثابت، وأنه قد يكون بعوض أو بغير عوض، وهو تعريف يصدق بصورة على كل الإسقاطات مهما اختلفت مسبقاً سواء ما كان في مجال المعاملات، كالبيع والإحارة، والشفعة، أو في مجال أحكام الأسرة، كالزواج والطلاق والنفقة، أو في مجال المعقوبات، أو في غير ذلك من أبواب الفقه المخالف (٣٠).

٢-تعريف التعليل:

التعليل لغة: مصدر ملكه الشيء، إذا جعله ملكاً له، وفعله التلّاهي ملكه، وملك الشيء احتواؤه قادراً على الاستبداد به، والملك إحتراء الشيء والقدرة على الاستبداد به (٣١).

واصطلاحاً:

- عرّفه الخفيفة:

أ- قدرة يثبتها الشرع ابتداءً على التصرف إلا للآخر (٣٢).

ب- اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحائزاً عن تصرف الغير (٣٣).

- عرّفه المالكية:

أ- حكم شرعي مقدّر في العين أو للنفقة يقتضي تكوين من يضاف إليه من انتفاعه بالملوك والعروض عنه من حيث هو كذلك (٣٤).

ب- استحقاق التصرف في الشيء بكل أمر جائز فعلاً أو حكماً لا يباين (٣٥).

- عرّفه الشافعية: معنى مقدّر في الحل يعتمد المكنة والتصرف على وجه ينفى التبعة والنزاع (٣٦).

الجمهور السابق:

هذه المسألة تنازلاً لها العلماء قديماً في مؤلفاتهم بصورة مختصرة، جماناً، فلي سبيل المثال تحدّث عنها الكاساني (١٣) في كتابه بدائع الصنائع (١٤) والماليني (١٥) في كتابه المجلد (١٦) والسيوري (١٧) في كتابه المجموع (١٨) والخطيب (١٩) في كتابه مواهب الجليل (٢٠)، والبهوتي (٢١) في كتابه كشف القناع (٢٢).

وتنازلاً أيضاً العثوثون في كتبهم بصورة مختصرة، فلي سبيل المثال تحدّث عنها القرضاوي في كتابه فقه الزكاة (٢٣).

وتنازلاًها موسوعة الفقه الإسلامي - الكويت، (٢٤) وموسوعة بيت الزكاة - الكويت (٢٥) بصورة مختصرة جداً إلا أن العلماء لم يستقصوا أدلة هذه المسألة جميعها، وإنما تنازلاً كل واحد حسب وجهة نظره.

منهج البحث:

إن منهج البحث يقوم على الفقه القارئ من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها نقاشاً قسماً ورسلاً إلى الرأي الراجح.

كما أنني سأضيف لهذه المسألة، بعض المسائل التي في اعتقادي قد تزري البحث من خلال شروط إسقاط دين المدين من الزكاة، ومن هذه المسائل:

أ- إذا كان المدين كذباً فهل يجوز إسقاط دينه من الزكاة.

ب- إذا كان المدين أصلاً أو فرعاً أو زوجاً.

ج- إذا كان المدين ميتاً.

كما أنني لن أعرض في بعض المسائل التي قد يتوهم القارئ أنها تدخل في المسألة التي أنشأتم بحثها، ومن أمثلة ذلك:

أ- إذا كان له على فقير قيمة ألف دينار، فأعطى الفقير خمسة وعشرين ديناراً ثم أخذها منه قضاء عن دينه، فهذا جائز، لحصول التعليل.

أ- إذا كان له دين على الفقير قيمته ألف دينار وله دين على آخر بقيمة خمسة وعشرين ديناراً، فصدق بالخمسة والعشرين ديناراً على من هي عليه نازلاً عن زكاة الألف دينار.

ب- إذا كان له دين على فقير قيمته ألف دينار فوفيه الألف دينار عن الزكاة.

ج-تعريف الدين:

- الدين لغة: جاء في مختار الصحاح: رجل مدين كثير ما عليه من الدين (٤٦).
- واصطلاحاً: من لزم في ذمته حق مالي للغير (٤٧).

د- تعريف الإعصار:

- الإعصار لغة (٤٨) مصدر أعصر، والعصرة اسم المصدر، قال تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (٤٩).
- والعصرة قلة ذات اليد، وكذلك الإعصار، وأعصر الرجل فهو معسر صار ذا عسرة وقلة ذات يـد وقيل: القفر.
- والعسر تقيض المرس.
- والعسر بالضم وبضمتين وبالضربك -: من الإعصار ضد اليسر وهو الضيق والشدة والصعوبة.
- واصطلاحاً:

-

- عرفه الخفية (٥٠): عسر الإنسان عن أداء ما عليه من التزامات مالية.
- عرفه المالكية (٥١): ضيق الحال من جهة عدم المال.
- عرفه الشافعية والحنبلة (٥٢): عدم القدرة على النفقة أو أداء ما عليه حال ولا كسب. أو زيادة عسرة عن دخله.

والناظر في هذه التعريفات يجد أن هذه التعريفات متفقة على معنى واحد وأن اختلاف ألفاظهم وهو: عسر الإنسان عن سداد الالتزامات المالية الثانية في ذمته.

إلا أن الإعصار قد يشمل المعسر عن سداد الالتزامات المالية وغيرها من الحقوق الثانية في ذمته، وعليه فإنه يمكن تعريف الإعصار بأنه: عسر الإنسان عن أداء الحقوق الثانية في ذمته.

د-تعريف الزكاة:

- الزكاة لغة (٥٤): تزد الزكاة في اللغة على عدة معانٍ أذكر منها ما يأتي:
- ١- النساء والزينة، يقال: زكا البرج يركو زكاه وزكوا نما وزاد.
- ٢- الطهارة، قال تعالى: (قد أفلح من زكاه) (٥٥)، أي طهرها من الأدناس.
- ٣- الصلاح، قال تعالى: (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد) (٥٦).
- ٤- التطهير، قال تعالى: (قد أفلح من زكاه) (٥٧).
- ٥- الطهر، قال تعالى: (قد أفلح من زكي) (٥٨).
- ٦- الملح، قال تعالى: (فلا تزكوا أنفسكم) (٥٩)، أي لا تمدهوها.

حكم إسقاط دين الدين المعسر واعتباره من الزكاة

علي الزقلي

- عوفه الحنبلة: القدرة على التصرف في الرقبة إلا المانع (٣٧).

وعرفه العبادي: اختصاص إنسان بحوله شرعاً الانتفاع والتصرف فيه وحده ابتداءً إلا المانع (٣٨). من هذه التعريفات يضح لنا أن الملك اختصاص أو علاقة يختص بها الإنسان بشيء، وموضوع هذا الاختصاص هو القدرة على الانتفاع والتصرف بهذا الشيء، وهذا الانتفاع والتصرف قد يمتنع بينهما مسانح كما في المحور عليهم للمعسر، أو الجنون، وهذا الانتفاع والتصرف قد يتم أصالة أو وكالة وكل هذا مقرر في الشرح ولا يتضمنه تعريف العبادي لهذه الأمور التي ذكرها أرى أنه هو أرجح هذه التعريفات.

٣- الفرق بين الإسقاط والمليك (٣٩) يختلف المليك عن الإسقاط، في أن المليك هو إزالة ملك الشخص ونقل هذه الملكية إلى شخص آخر، سواء أكان ذلك بعرض كذا في البيع، أم بغير عرض كمل في الهبة، فمثلاً البيع ينزل ملكية البائع عن الشيء المبيع ولكنه في نفس الوقت ينقل هذه الملكية إلى المشتري، فصبح حقاً له بعد أن كانت حقاً للبائع.

أما الإسقاط فإنه يزيل الحق وينفيه دون أن ينقله إلى مستحق آخر، إلا في حالة واحدة وهي إسقاط الدين عن الدين، ففي هذه الحالة فإن الإسقاط هو إزالة ونقل الملك، إزالة بالنسبة للدين، إذ إنه تخلى عن دينه ولم يعد له حق به، ونقل ملك بالنسبة للدين، إذ قد تملك ما كان في ذمته من دين، بدليل أنه كان مطالباً بانتقاض قدره من ماله في سبيل الوفاء، وبتركه له زاد ثراؤه بقدره، وهذا يعني تملكه له.

ب-تعريف الدين:

الدين لغة: يقال: دان الرجل ديناً من المدينة، ويقال: دانت فلاناً إذا عاملته ديناً إما أخسداً أو إعطاء، من أدنت: أقرضت وأعطيت ديناً (٤٠).

والدين اصطلاحاً:

عرفه الخفية: ما ثبت في الذمة من الأموال القابلة للتبوت بأي سبب من أسباب الالتزام؛ كالإتلاف والغصب والكفالة والقرض والبيع (٤١).

عرفه المالكية: كل معاملة كان أحد الوضيين فيها تقبلاً والآخر في الذمة نسبية (٤٢).

عرفه الشافعية: (٤٣) والحنبلة (٤٤): ما ثبت في الذمة.

وعرفه الموسوعة الفقهية: (لزم حق في الذمة) (٤٥).

وأرى أن تعريف الموسوعة الفقهية هو أرجح هذه التعريفات، لأنه يشمل كل ما يشمل ذمة الإنسان سواء أكان حقاً للمبد أم لله تعالى، بينما تعريف الفقهاء للدين قاصر على حقوق العباد.

سبق ذكره لأن (في) للرعاة فيه على أقم أحقاء بأن توضع فبهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومعبها، وذلك لما في تلك الرقاب من الكناية، أو الرق، أو الأسر، وفي فلك الثارمين من القرم من التخليص والإنقاذ...)

وقال ابن النير (٧٦)، (٧٧): ثم سر آخر هو أظهر وأقرب، وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لا عساه يدفع إليهم، وأن ما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لانها بهم، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف غوهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم فإلّا السدي يصرف في الرقاب إما يتارله السادة المكاتبون والبايعون فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعر عن ذلك باللام المشورة بملكهم لا يصرف غوهم، وإنما هم بحال هذا الصرف والمصلحة المتعلقة به، وكذلك الثارمون إنا يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصاً لذعهم لا لهم... وهذا مسا ذكره المنخر الرارزي (٧٨) في تفسيره (٧٩) فقال: (... والحاصل أن الأصناف الأولى، يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاؤوا، وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم، بل يصرف إلى جهات الحاجات المنيرة في الصدقات التي لأجلها استحقوا سهم الزكاة).

٢- المسئلة:

أ- أخرج مسلم في صحيحه، عن بكير، عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: (أصيب رجل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ثمار ابتاعها ففكر فيه فقسال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " تصدقوا عليه " فتصدق الناس عليه فلم يبلغ فاك وفاءه، فقسال الرسول لغرمائه: " خذوا ما وجدتم لكم إلا ذلك (٨٠)".

وجه الدلالة: ينهم من هذا الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمر أصحاب الديون أن يسقطوا ما تبقى من حقهم في ذمم المدينين وإذا كان هذا في الدين، فكذلك الجواز في الدائن حيث يسقط الزكاة الواجبة عليه من خلال إبراء ذمة المدين من الدين الموجود له بذمته.

ب- أخرج البخاري في صحيحه، عن محمد بن زياد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا أتى بطعام سأل عنه: أهنية أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة، قال لأصحابه: كلوا ولم يأكل، وإن قيل هدية ضرب يده صلى الله عليه وسلم فأكل معهم) (٨١).

وجه الدلالة: ينهم من هذا الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أباح لأصحابه طعام الصدقة ولم يملكهم إياه، فيقال عليه إسقاط دين المدين من الزكاة.

الزكاة اصطلاحاً:

عرفها الخليفة: عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لملك مخصوص.
عرفها المالكية (١١): إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصيباً مستحقه، إن تم للمالك، وحول، غير معدن وحرث.

عرفها الشافعية (١٢): اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.

عرفها الحنابلة (١٣): حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.

وما سبق يتضح لنا أن الفقهاء متفقون في تعريف الزكاة وإن اختلفت الصيغة والأسلوب وأن التعريفات جميعها تنفي على معنى واحد، وهو: أن الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمسلمين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة (١٤).

الفرع الأول: المجزؤون وأدلتهم

أجاز إسقاط دين المدين من الزكاة أنهب (١٥) من المالكية (١٦)، وبعض المالكية إذا كان مال الدين غير هالك (١٧)، والشافعية في قول (١٨)، ورواية في المذهب الحنابلة (١٩)، وأبسن حزم الظاهري (٢٠).

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا الرأي لما ذهبوا إليه بأدلة من الكتاب، والسنة، والأثر، والمقول.

١- الكتاب:

أ- قال تعالى: " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " (٢١).
وجه الدلالة: يبي القرآن الكريم إسقاط الدين عن المدين المسمر صدقة (٢٢)، وهذا يقتضي جواز احتسبه من الزكاة.

ب- قال تعالى: " إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والوفاء قلوبكم وفي الرقاب والغلرين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (٢٣).

وجه الدلالة: هذه الآية تدل على جواز إسقاط دين المدين من الزكاة لأن الغلارم المدينين لا يشترط عليك للزكاة، لأن الله تعالى قال: " والغارمين "، ولم يقل " للغارمين "، فالغارم المدين لا يملك ما يصرف إليه، بل يصرف نصيبه لأصحاب الديون تخليصاً لدمه، لذلك قال الرعشري (٢٤): (٢٥) (فإن قلت لم عدل من (اللام) إلى (في)، في الأربعة الأخيرة؟ قلت للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق التصدق عليهم عمت

وجه الدلالة: إن الإضافة بحرف اللام تقتضي الاختصاص بجهة الملك إذا كان المضاف إليه من أهل الزكاة، والملك لا يتحقق إلا بعد الإعطاء والتقيض .

ب- قال تعالى: " وآتوا الزكاة " (٩٧) والراد إخراجها من العدم إلى الوجود كما في أقيموا الصلاة والإيتاء بمعنى الإعطاء، والإعطاء التملك فلا بد في الزكاة من قبض الفقير .

قال الكاساني: (وأما ركن الزكاة، هو إخراج جزء من النصاب إلى الله تعالى، وتسليم ذلك إليه بقطع المالك يده عنه بملكه من الفقير وتسليمه إليه، أو إلى يد من هو نائب عنه وهو المصروف، والملك للفقير يثبت من الله تعالى، وصاحب المال نائب عن الله تعالى في التملك والتسليم إلى الفقير، والدليل على ذلك قوله تعالى: (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأن الله هو التواب الرحيم)(٩٨).

وقوله صلى الله عليه وسلم: " الصدقة تقع في يد الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير " (٩٩) وقد أمر الله تعالى الملاك بإيتاء الزكاة لقوله تعالى: (وآتوا الزكاة)، والإيتاء هو التملك، ولذا سمي الله تعالى الزكاة صدقة بقوله عز وجل: " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والوالفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (١٠٠) والتصدق عليك فحصر المالك محرراً قدر الزكاة إلى الله تعالى تحتضي التملك سابقاً عليه (١٠١).

ج- قال تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) (١٠٢) .
وجه الدلالة: الآية تنص على أخذ الزكاة من أصحابها والأخذ لا يتصور بالإسقاط، بل يتصور بالبلغ إلى مستحقها .

يقول الخازن (١٠٣)، (١٠٤) الآية كلام مبتدأ والمقصود فيها إيجاب أخذها من الأغنياء ودفعها إلى الفقراء) وبالتالي فإن الدفع لا يتحقق إلا بالإعطاء الحقيقي، ولا يكون بالإسقاط .
وقد قسم صاحب تفسير المنار محمد رشيد رضا (١٠٥) المصارف إلى قسمين:

أشخاص ومصارف، فالأشخاص تشمل الأربعة الأولى مع الغارمين وابن السبيل، والمصارف تشمل مصرفين: في الرقاب، وفي سبيل الله وهما المصروفان اللذان دخلت عليهما (في) مباشرة، ولم يعتبر الغارمين وابن السبيل من جملة المصارف بالمعطف على ما جاورها، بل حمل الوصفين معطوفين على الأصناف الأولى المحررة باللام، وذلك لانتزاع الأصناف الستة في أئمة أشخاص ذوو أوصاف والفقراء أشخاص انصفوا بالفقر، والغارمون أشخاص انصفوا بالقرم .

وبما أن الغارمين أشخاص فلا يتحقق الدفع بالإسقاط عنهم، وإنما بإعطائهم الزكاة حقيقة عن طريق القبض .

حكم إسقاط دين الدين المسر واعتباره من الزكاة على الرقبي

ج- أخرج البخاري في صحيحه، عن قتادة، عن أنس - رضي الله عنه - أن ناساً من عرينة اجتمعوا (٨٢) المدينة، فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يأتوا أهل الصدقة، فشرعوا من أيادها وأبوابها فقتلوا الراعي واستاقوا اللود (٨٣)، فأرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في طلبهم، فأتى فم قطع أيديهم وأرسلهم وشرع أيديهم، وتركهم بالجرة يعقرون الحصار (٨٤) .

وجه الدلالة يدل هنا الحديث على جواز الانتفاع بأهل الصدقة لإيتاء السبيل دون تملك رقابها، فيقتس عليه إسقاط دين الدين من الزكاة .

٤- الآثار:

أ- عن عبد الواحد بن كنين قال: قلت لمطاء بن أبي رباح: لي على رجل دين وهو معسر، أفأدعه لسه وأحتسب به من زكاة مالي؟ فقال: نعم (٨٥) .

ب- عن هشام عن الحسن البصري: أنه كان لا يرى بذلك بأساً، إذا كان ذلك من قرض، قال: فاما بيوحك هذه فلا (٨٦) .

ه- القياس: إن صاحب الدين لو دفع الزكاة إلى الدين ثم أخذها منه بجاز ذلك، فكذلك الحال فيما لو لم يقبض صاحب الدين الدين، كما لو كانت عنده دراهم ودية ودفعها عن الزكاة فإنه يجزئه سواء قبضها أم لم يقبضها (٨٧) .

٣- المقول وهو من وجهين: الأول: إن صاحب المال مأمور بالصدقة الواجبة، وإن تصدق على أهلها من زكاته الواجبة بما عليه منها، فإذا كان إبرازه من الدين يسمى صدقة فقد أجراه (٨٨) .

الثاني- إن الزكاة مبنية على المراساة وهنا إذا أخرج مراساة من جئس مساعلك فمسار ملكاً للمدين (٨٩) .

الفرع الثاني: المأمون وأدلتهم

منع إسقاط دين الدين من الزكاة الحقيقية (٩٠)، وجمهور المالكية (٩١) والشافعية في الراجح من مذهبه (٩٢)، والحنابلة في الرواية الصحيحة (٩٣) وأبو عبيد (٩٤)، (٩٥) .

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا الرأي لما ذهبوا إليه بأدلة من الكتاب، والسنة، والمقول .

١- الكتاب:

أ- قال تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والوالفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (٩٦) .

الثالث : شرط الزكاة عليك المفقير، والمملوك لا يتحقق إلا بعد الإعطاء والتقيض ولم يوجده،

فلم يتحقق إخراج الزكاة (١١٣).

الرابع : الأصل في الزكاة أنها تؤخذ من الغني، وتعطى للمفقير، وبالتالي لابد فيها من طرفين التقيض وهو المزكي، والمقبض وهو الغارم، وهنا المقبض والتقيض جهة واحدة، وهذا يخالف الأصل العام المقدم (١١٤).

الخامس : إن هذا حال هناك غير موجود قد خرج من يد صاحبه على معنى القرض والدين، ثم هو يريد تخويله بعد الهلاك إلى غيره بالنية، وهو غير جائز في معاملات الناس فيما بينهم حتى يقضى ذلك الدين، ثم يستأنف الوجه الآخر، فكيف يجوز فيما بين العباد وبين الله عز وجل (١١٥).

السادس : إن صاحب الدين ربما يكون قصد بالذم إعطاء ماله أو استثناء دينه، وهذا لا يجوز، لأن الزكاة حق لله، فلا يجوز صرفها إلى نفسه ولا يجوز أن يحتسب الدين الذي له من الزكاة قبل قبضه ؛ لأنه مأمور بأدائها وإتيانها وهذا إسقاط (١١٦).

الفرع الثالث : مناقشة أدلة المخيرين

١- ناقش المصنف (١١٧) استدلال المخيرين بالآية " وإن كان ذو عسرة ..." فقال (١١٨) (ورلد سمي الله الإبراء من الدين صدقة تقضى ظاهره جوارحه عن الزكاة، لأنه سمي الزكاة صدقة وهي على ذي عسرة، فلو خيلنا والمظاهر كان واجباً جوارحه عن سائر أمواله التي فيها الزكاة من عين وذئب وشعر، إلا أن أصحابنا قالوا: إنما سقط زكاة المبرأ منه دون غيره، لأن الدين إنما هو حق ليس بعين، والمحقوق لا يخسر في الزكاة، مثل سكنى الدار وخدمة العبد وغوها، وتسميته إياه بالصدقة لا توجب جوارحه عن الزكاة في سائر الأحوال، ألا ترى أن الله تعالى قد سمي الزكاة صدقة في قوله تعالى : " وكنتا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأذن بالأذن والنفس بالنفس والجروح قصاص ففسن تصدق به فهو كفارة له) (١١٩) والبراد به المنع عن القصاص، ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن المنع عن القصاص غير مجزئ في الكفارة.

وقال تعالى حاكياً عن أخوة يوسف : " وجئنا بصفاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدق علينا " (١٢٠). وهم لم يسألوه أن يتصدق عليهم بماله، وإنما سألوه أن يبيعهم ولا يبيعهم الكيل لأفهم كانوا بمعوا بدينا، ألا ترى أفهم قالوا : فأوف لنا الكيل، وهو ما اشتروه ببيعناهم ؟ فإذا كان وقوع اسم الصدقة عليهم لم يوجب جوارحه عن الزكاة لم يكن إطلاق اسم الصدقة على الدين علة لجوارحه عن الزكاة والله أعلم .

٢- المسئلة:

١- أخرج البخاري في صحيحه، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الله بن صفي، عن أبي سعيد، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: (أعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، ففرد في فقراتهم... الحديث) (١٠٦) وجه الدلالة : إن سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الصدقة كانت على خلاف جواز إسقاط دين الدين من الزكاة، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الزكاة من أصحابها ثم يقوم بتقيضها للمفقر (١٠٧).

ب- أخرج البخاري في صحيحه، عن يحيى بن سعيد بن حبان عن أبي زرعة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ((أن أعرابياً أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ذلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان..... الحديث)) (١٠٨).

وجه الدلالة : يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : وتؤدي الزكاة، أن الأداء معناه التملك للمستحقين وهذا لا يتحقق في الإسقاط .

ج- أخرج أبو داود في سننه، عن العمان بن راشد، عن الزهري، قال مسدد : عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعصعة، عن أبيه، وقال : سليمان بن داود : عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله، بن أبي صعصعة، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : " أدوا عن كل حر وعبد، صغير أو كبير صاعاً مسن بئر أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير " (١٠٩).

والحديث ضعيف، قال المصنف آباي : (قال المنذري: في إسناده النعمان بن راشد ولا يخرج حديثه . قلت : ضعفه جماعة، قال معاذي : عن ابن معين ضعيف، وقال العباس عنه : ليس بشيء، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال البخاري في حديثه وهم كثير وهو في الأصل صدوق) . (١١٠) وجه الدلالة : يفهم من هذا الحديث أن الأداء معناه التملك، فلا يتأدى بالإسقاط .

٣- العقول وهو من سنة وجوده:

الأول : إن الزكاة دين في ذمة الغني فلا يبرأ إلا بإقاضيها للغارمين وسواهم، ولم يوجد التقيض في هذه الحالة (١١١) .

الثاني : لأنه علق احتساب دين الدين من الزكاة على التقيض، والتقيض هو إعطاء المال وتلكمته للفقير، وهو لم يحصل حقيقة، فلا يجوز (١١٢).

للقراء كفول مالك، أو حكمة للقراء كقول الشافعي، لكن الأول متعين لأنه تقدير يكفي به في الحرفين جميعاً يصبح تلقى (اللام) به (وفي) ماءً، فيصح أن نقول : هذا مصروف في كسنا وكسنا، بخلاف تقديره حملة كس، فإنه إنما يلتزم مع (اللام) وعند الانتهاء إلى (في) يحتاج إلى تقديره مصروفة، يلتزم بها تقديره من اللام عام شامل للصحة متعين) (١٢٤).

ج- اللام للاختصاص وهو أهم المختصون بهذا الحق دون غيرهم (١٢٥).

د- اللام للعاقبة، كما في قوله تعالى: (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) (١٢٦) والام العاقبة لا تدل على التملك.

والراجح أن اللام للاختصاص، ويؤيد ذلك ما جاء قبل آية الصدقات، وهو قوله تعالى: (ونفهم ممن يلزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون) (١٢٧) فهو قرينة على أن المراد باللام للاختصاص، فقد ذم الله تعالى المنافقين لعمدتهم للصدقات ظلوم من أهلته، ثم بين بقوله: (إنما الصدقات للفقراء.....) إنها خاصة بملك الأصناف دون غيرها، كما يؤيد ذلك حرف (إنما) الذي يفيد الحصر في تلك الأصناف دون غيرها. فهو أيضاً قرينة على أن "اللام" في آية الصدقات للاختصاص، وقد اعتبر المرادي الاختصاص أصلاً في اللام، ولذا قدمه على الملك والاستحقاق. وعلى فرض صحة القول بأن اللام للتملك، فلا يشترط تملك العيين، كما قال الأصمغاني (١٢٨) عند بيان معاني اللام الجارة: (اللام للملك والاستحقاق، وليس يعني بالملك ملك العيين، بل قد يكون ملكاً لبعض المنافع أو لغير من التصرف) (١٢٩). ويعترض على استدلالهم بالآية (إنما الصدقات.....) بما أورده في بيان وجه الدلالة عند الجيزين بأن عطف كل صنف على جواره القريب أولى من عطائه على البعيد، والائق ببلاغة القرآن الكريم أن تكون الأصناف التي تعطي لها الزكاة متجاوزة، والجهات التي تصرف فيها الزكاة متجاوزة أيضاً كما هو اختيار الرخشري والرازي وابن المير. القول بأن الإتياء والأداء بمعنى الإصطاء وهو من الألفاظ التي تقتضي التملك، غير مسلم، لأن الإصطاء قد يكون للمملك ولغيره، ألا ترى أنك تعطي زبداً المال ليرده إلى أحمد، وتعطيه ليجز لك به، والإصطاء لا يقتضي إخراج المظي من الملك (١٣٠).

٣- القول بأن حقيقة الصدقة تحميك المال من الفقر غير مسلم، لأن حقيقة الصدقة هي: (العطية التي يتبني بها الثروة من الله والإصطاء يشمل التملك والإباحة، ولأن الصدقة في الأصل تطلق على التطوع بالإصطاء، والصدقات التطوعية لا يشترط فيها التملك، وقد أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم - الصدقة على كثير من الأعمال التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه، مثل: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ورعاية المحتاج..... الخ (١٣١).

فها هو الجصاص بين لنا أن إطلاق تسمية الصدقة على الزكاة لا يلزم منها أن تكون عباءة الإبراء من الدين، إذ إن حمل الإبراء من الدين صدقة لا يلزم منه أن يكون الإبراء من الدين صادقا على الزكاة أيضاً. ٢- ويرد على الاستدلال بالأية (وإن كان ذو عسرة) والحديث "فصدقوا عليه" بأن هذا من قبيل إطلاق العام على الخاص، والصدقة أهم من الزكاة، إذ إنها أي الصدقة تشمل: الزكاة وصدقة التطوع، وصدقة الفطر.

ويرد على الاستدلال بالحديث "تصدقوا عليه" بأنه لإعلاء له بإسقاط دين الزكاة، إذ الزكاة لا تقع إلا بالنية، وأخذ غير كامل حقه لا دليل على أنه نوى الزكاة في الباقي.

٣- ويرد على استدلالهم بحديث: (إذا أتي بطعام سأل عنه) بأن المراد بالصدقة هنا هي صدقة التطوع لا صدقة الواجب، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبيع الطعام لجميع الحاضرين من الصحابة فتيهم وفقيرهم.

٤- ويرد على استدلالهم بحديث الرزين، بأنه خاص بأبناء السبيل.

٥- ويرد على استدلالهم بما روي عن عطاء والحسن البصري، بأن عطاء أصلاً لا يوجب الزكاة في الدين وإن كان صاحب الدين غنياً، وكذلك الحسن البصري فإنه لا يوجب الزكاة في الدين الضمار (١٢١) والدين الذي هو على المسمر ضمير لا يوجب، فاتفق رأيهما هنا، للملك جواز عندها إسقاط عن المسمر وبرت ذمته بشرط أن ينوي الزكاة وأن يبرأ صاحبه من الدين (١٢٢).

٦- يرد على استدلالهم بالمقول (بأن صاحب المال مأمور بالصدقة....) بأنه استدلال في محل الخلاف لا يصح.

٧- ويرد على استدلالهم بالقياس (إن صاحب الدين لو دفع الزكاة إلى الدين) بأن قبض الوديعة غير مضمون، وقبض الدين مضمون فالتوقا.

الفرع الرابع مناقشة أدلة الماتعين

١- القول بأن (اللام) في قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء.....) تجرد التملك ليس محل اتفاق بين العلماء وإنما محل اختلاف:

أ- (اللام) للملك (١٢٣)

ب- (اللام) للمجمل أو لبيان المصروف لا للملك كما قال الإمام مالك، فقد قال ابن المير: (معنى الجمار الواقع جبراً عن الصدقات محذوف فيعتن تقديره، فإما أن يكون التقدير: إنما الصدقات مصروفة

وقد قال ابن العربي وغيره من العلماء إن الصدقة متى أطلقت في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة هي صدقة الفرض (الزكاة).

فقد قال ابن العربي (١٣٢) : (إن الصدقة مأخوذة من الصدق في مساواة الفعل للقول والاعتقاد، وبناء (صدق) يرجع إلى تحقيق شيء بشيء وتضييده، ومنه صدق المرأة، أي تحقيق الحق وتصدية بإيجاب المال والكلحاح على وجه مشروع.

ويختلف ذلك كله بتصرف الفعل، يقال : صدق في القول صدقا وتصديقا، وتصدق بالمال تصديقه وأصدقت إصدافا.

وأرادوا باختلاف الفعل الدلالة على المعنى المختلف به في الكل وشماهة الصدق هاهنا للصدقة- يعني اختلاف الفعل بين صدق وتصدق، فالصدق مختص بمعناه وهو القول الحق، والصدق هو إخراج المال على وجه التقرب - أن من أيقن من دينه أن العيش حق، وأن الدار الآخرة هي المصير، وأن هذه الدار الغاية فطرة إلى الأخرى، وباب إلى السوء أو الحسن، عمل طاه، وقدم ما يجده فيها، فإن شك فيها أو تكاسل عنها وآثر عليها بخل جماله، واستند لأمله، وغفل ماله (١٣٣).

فالمرة في أداء العبادات هي البيات ومصادقة الأفعال لها لا الصور منفردة وقد وجدت البية عند الدائن الزكي في إسقاط دين الدين من الزكاة وهذا كاف، قال تعالى : " وما أروا إلا يبدوا الله لخلصين له الدين " (١٣٤).

ولما أخرجه مسلم في صحيحه، عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى الحديث " (١٣٥).

٣- إن التصدق بالدين على المسر وإسقاطه من الزكاة له مقصد شرعي، ومصلحة اجتماعية ظاهرة وهي إخراج الزكاة من الزكي وإبراء ذمته من حق الله تعالى، وإبراء ذمة الدين من حق الدائن، وبالتالي لا يعود يشعر الدين بالكسار النفس لتقل الدين عليه، بل يشعر بالنشاط والجد والعمل في تحمسه، ولذا فإن جمهور العلماء صرحوا أن الوسيلة الحق تسقط إذا كان مقصدها غير شرعي، إذ لم تشرع الرسل ليهيئها، بل لا تقضي إليه من مقاصد تعود على الأمة بالخير، وإن استعمال الوسيلة الحق مع العلم أو في الغالب من الظن أنها لا تضر ولا تقضي إلى المقصود من شرعها لا سيما إذا كان المقصود بها الإضرار أو العيش، فهي ممنوعة وهو متفق في هذه المسألة (١٣٦).

٤- إنه لم يرد نص من كتاب أو سنة في كيفية صرف الزكاة، وإنما يراعى فيها مصلحة المستحقين، فقال أبو عبيد (١٣٧) : ((كل الأثر دليل على أن ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت محظور

حكم إسقاط دين الدين المسر واعتباره من الزكاة

٤- ويرد على استدلالهم بالآية "تخذ من أموالهم صدقة " بأن هذه الآية تختص عن حالة القبيض، ولم تتحدث عن الحالة الثانية محل الخلاف (إسقاط الدين).

٥- ويرد على استدلالهم بالسنة بأن هذا في غير محل الخلاف إذ الخلاف بين الدائن والمفتقر، وليس بين ملا علاقة بالآخر من دين وغيره.

٦- ويرد على استدلالهم بالمقول بما يلي:

أ- قولهم : (إن الزكاة في ذمته فلا يبرأ إلا بإقامتها) إلا براءة هبة والهبة لا تتم إلا بالقبيض، وقد أقصا اللفظ بإسقاط الدين مقام القبيض فكذلك هذا.

ب- وقولهم : (الاتحاد القايض والقبيض) ليس هناك اتحاد وأن القايض ضمياً هو صاحب الدين، فمعنى قوله : جعلتها زكاة : تقوم مقام قبضه وتضيده، وبالتالي براءة ذمة الدائن من الزكاة، وبسراة ذمة الدين من الدين، فكان الأمر متجها على الطرفين .

ج- وقولهم : (إن ملا مال هالك غير موجود قد خرج من يد صاحبه على معنى الفرض والدين) الترض لا يعين فيها عين الفرض، وإنما الذي يعين بدها، مثلها إن كانت ملبية وفيها إن كسالت قسيمة، فلا ينطبق عليه قولكم إنه هالك، لأن المقصود من الترض هو البذل ولا حصللت فائدة المستترض من هذا الترض بخلاف المعارية فإن المقصود بها عيبتها .

د- وقولهم : (إن صاحب الدين ربما يكون قسدا بالدفع إرجاء ماله أو استبقاء دينه، وهذا لا يجوز لأن الزكاة حق لله) لا نسلم بأن الزكاة حق الله بل هي حق الفقراء أيضاً، ومن أبرئ من الدين هو من أصحابها .

الفرع الخامس: الرأي الرابع

من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم يتبين والله أعلم أن رأي القائلين بإسقاط دين الدين المسر من الزكاة هو الرابع، وذلك لا يلي:

١- إن ما قاله الرعشري بالنسبة للمدين بأنه لا يشترط دفع الزكاة إليه وتلك هو توجيه صحيح، لأن الغارمين معطوفة على أقرب مذكور كما يقول الرعشري، ومشهود له أنه من علماء اللغة والبلاغة.

٢- إن الله تعالى متى إسقاط الدين عن الدين صدقة في قوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) .

وذلك سماها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديث الرجل الذي ابتاع النمار حيث قال صلى الله عليه وسلم : "تصدقوا عليه".

الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لزمائمه: - "خبروا

ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك" (١٤٦).

ثالثاً- أن يكون الدين حالاً:

ظاهر حديث قبيصة: (إن المسألة لا تخل إلا لأحد ثلاثة: ذي فقر مدقع..... الحديث) (١٤٧)

أنه يجوز إسقاط دين المدين للمسرم من الزكاة وإن كان دينه غير حال لأن هذا الحديث لم يفرق بين دينين حال ودين غير حال.

رابعاً- لكن يكون ممن يستحق الزكاة: فلا يجوز إسقاط دين المدين للمسرم وإن كان المدين

هانئاً (١٤٨)، لما أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٩)، حدثنا آدم: حدثنا شعبة، حدثنا محمد بن زياد،

قال سمعت أبا هريرة - رضي الله عنه - قال: أخذ الحسن بن علي - رضي الله عنهما - غرة من تمر الصدقة فحطها في فيه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((كخ كخ)) ليطرحها، ثم قال: ((أرسا شعرت أنا لا تأكل الصدقة)).

ولما أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٠) عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه والفضل

بن عباس انطلقا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم، قال: ثم تكلم أحدهما، فقال: يا رسول الله أنت أتر الناس وأرسل الناس وقد بلغنا النكاح فحجنا لئمرنا على بعض هذه الصدقات، فتودي إليك كما يسودي الناس ونصيب كما يصيرن، قال: فسكت طويلاً حتى أردنا أن نكلمه، قال: وجعلت زينب تلعب علينا من وراء الحجاب أن لا تكلمناه، قال: ثم قال: (إن الصدقة لا تنبغي آل محمد وإنما هي أوساخ الناس).

ولا يجوز إسقاط دين المدين للمسرم وإن كان المدين أصلاً أو فرعاً أو زوجاً أو زوجة، لأن نفقتهم واجبة على الزكي، والزكاة للحاجة ولا حاجة مع وجوب النفقة ولأن أحدهم يتنفق على الآخر (١٥١).

خامساً: أن يكون الدين دين قرض: وهذا الشرط اشترطه الحسن البصري (١٥٢)، ورححه القرطبي (١٥٣) إذ قال: (غير أن ما قاله الحسن من تنقيد ذلك بدين القرض لا ديون التجارات أمر ينبغي اعتباره، خشية استرسال التجار في البيع بالدين رغبة في مزيد من الربح، فإذا أعياهم اقتضاء الدين احتسروه من الزكاة وفيه ما فيه).

وهذا القول عندي مردود بما يلي:-

- أ- قوله تعالى "وإن كان ذو عسرة" فالأية لم تفرق بين دين ودين.
- ب- قوله صلى الله عليه وسلم: "تصدقوا عليه"
- و معلوم أنه اشترى هذه الثمار للتجارة ولم يدفع ثمنها.
- ج- أن الإسقاط جاز للمعسر عن الوفاء بدينه لا لسبب الدين.

حكم إسقاط دين المدين المعسر واعتباره من الزكاة

على الزكي.

على المسلمين أن لا يعنده إلى غيره بل فيه الجبة والفضل، إذا كان ذلك على جهة النظر من المعطي بلا عناية ولا إظهار هوى)) .

٥- إن المقصود من إسلاك الأعيان منافعتها لا دافئها، فالمتخصص بملك الدار لسكنائها والسيارة لركوبها، فليدا

حصل الفقير على منفعة الدار تحقق المقصود من الملك فيحوز اعتبار تلك المنفعة من الزكاة (١٣٨)

ثم إن المالك المطبق لأعيان الأموال هو الله، قال تعالى: (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) (١٣٩)

قال ابن رجب (١٤٠) في تقرير هذه القاعدة: إنما مالك الأعيان خالقها، وإن العبيد لا يملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأثور به شرعاً (١٤١).

المطلب الثاني: شروط إسقاط دين المدين المعسر من الزكاة

يشترط لإسقاط دين المدين المعسر من الزكاة الشروط التالية:

أولاً: الإسلام، فإذا كان المدين غير مسلم فلا يجوز إسقاط دينه، لقوله صلى الله عليه وسلم، لعاد بن سفيان - رضي الله عنه - : "أعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فتمرد في فقرائهم" الحديث (١٤٢).

وجه الدلالة: أن الله أمر برد الزكاة في فقراء من تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون، فلا يجوز إسقاطها عن غير المسلمين (١٤٣).

ثانياً: الفقر:

ليس كل مدين يجوز إسقاط دينه من الزكاة، فقد يستدين المتخصص وهو بملك المال فالراد من الفقير هنا، معسر المدين عن أداء دينه وإرساله به وإن كان بملك المتاع والاعتبارات والقود، لأن العلة في مصروف الزكاة هي الحاجة والمصلحة العامة، وما يؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه، عن الأخضر بن عجلان، عن أبي بكر الخفي، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن المسألة لا تخل إلا لأحد ثلاثة: ذي فقر مدقع، أو لذي غرم مطلق، أو لذي دم مومج (١٤٤).

قال الشوكاني: (حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي وحسنه، وقال: لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان. والأخضر بن عجلان، قال يحيى بن معين: صالح. وقال أبو حاتم الرازي:

يكتب حديثه) (١٤٥).

وما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: أصيب رجل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم - في غار ابتاعها، فكبر دينه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه، فتصدق

- ١١- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ) : السيل الجرار للتفريق على حدائق الأزهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٧٧.
- ١٢- سورة القصص آية (٨).
- ١٣- هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، فقيه، أصولي، مات بجلب سنة ٥٨٧ هـ، من مؤلفاته، بدائع الصنائع، السلطان المين في أصول الدين (حاجي خليفة، ج ١، ص ٢٧١، ج ٢، ص ٩٦٠).
- ١٤- الكاساني : بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٣٩.
- ١٥- المارودي، هو علي بن محمد بن حبيب البصري، فقيه، أصولي، مفسر، أدبي، سياسي، ولد سنة ٣٦٤ هـ، ومات سنة ٤٥٠ هـ، من مؤلفاته : الأحكام السلطانية . (البغدادى : هدية العارفين، ج ١، ص ٦٨٩).
- ١٦- المارودي، علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ) : الحاربي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ٣، ص ٣٣٢.
- ١٧- الثوري، هو يحيى بن شرف بن مري بن حسين بن محمد بن جهم بن حزام السروي، المولد بنوى سنة ٦٣١ هـ والتوفى فيها سنة ٦٧٧ هـ، فقيه، محدث، لغوي، من مؤلفاته : روضة الطالبين، شرح صحيح مسلم . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ٤، ص ٩٨).
- ١٨- الثوري، يحيى الدين بن شرف : المجموع شرح المهذب، مطبعة الإمام، بصرى، ج ١، ص ٢٣٣.
- ١٩- الخطيب، هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين، ولد بمكة المكرمة سنة ٩٠٢ هـ، ومات بطرابلس الغرب سنة ٩٥٤ هـ، من مؤلفاته : مواهب الجليل . (البغدادى : هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٤٢).
- ٢٠- الخطيب، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت ٩٥٤ هـ) : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، ط ٢، ١٩٩٢، ج ٢، ص ٣٤٥.
- ٢١- البهوتي، هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس، فقيه حنبلي، ولد سنة ١٠٠٠ هـ ومات في مصر سنة ١٠٥١ هـ، من مؤلفاته : كشف القناع، الروض المربع شرح زاد المستقنع (البغدادى : هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٧٦).
- ٢٢- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٤٦ هـ) : كشف القناع عن متن الإقناع، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١٦٦.
- ٢٣- القرطبي، يوسف (معاشر) : فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٧، ٢٤، ج ٢، ص ٨٤٩.

- ١- سورة التوبة آية (٦٠).
- ٢- الكاساني : أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧ هـ) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٢٣٩.
- ٣- الشربيني، محمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧ م) : مني المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨، ج ٢، ص ١٠٦.
- ٤- المرادي، علي بن سليمان المرادي (ت ٨٨٥ هـ) : الإنصاف، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ط ١، ١٩٥٦، ج ٣، ص ٢٣٤.
- ٥- الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) : حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ج ١، ص ٤٩٦-٤٩٧.
- ٦- ابن تيمية هو أحمد بن عبدالمطلب بن عبدالله، ولد سنة ٦٦١ هـ، ومات سنة ٧٢٨ هـ، محدث، حافظ، مفسر، فقيه، مجتهد، من مؤلفاته : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، قواعد الفسوف، مجموع فتاواه، اقتضاء الصراط المستقيم . (حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبدالله القسطلاني : كشف الظنون، دار الفكر، ١٩٨٢، ج ١، ١٣٥، ج ٢، ١٠١١).
- ٧- ابن تيمية أحمد بن عبدالمطلب (ت ٧٢٨ هـ) : مجموع الفتاوى، دار المروسة، بيروت، ج ٢٥، ص ٨٠.
- ٨- ابن النور، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣ هـ) : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، مطبوع مع الكشاف للرحماني، دار الفكر للطباعة، ط ١، ١٩٨٣، ج ٢، ص ١٩٨.
- ٩- هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي الشافعي ثم المالكي النوري سنة ٣٩٥ هـ، من مؤلفاته : جامع التأويل في تفسير القرآن، فقه اللغة (كحالة، عمر رضا : معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣، ج ١، ص ٢٣٣).
- ١٠- الشوكاني، هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن علي بن عبدالله النوري سنة (١٢٥٠ هـ)، من مؤلفاته : نيل الأوطار، إرشاد الفحول . (البغدادى، إسماعيل باشا : هدية العارفين، المكتبة الفيضانية، دار الفكر، ج ١ / ٧٧٥).

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الخامس، ٢٠٠٢.

٣٦- الزركشي، محمد بن محاد بن عبدالله (ت ٧٩٤ هـ) : المنثور في القواعد، نشر وزارة الأوقاف

الكرينة، ج ٣ ص ٢٧٨ .

٣٧- ابن تيمية، أحمد بن عبدالمليم (ت ٧٢٨ هـ) : القواعد النورانية، مطبعة أحباريد

رياض، ١٩٨٢ م، ص ٢٤٠ .

٣٨- العبادي، عبدالمسلم داود : الملكية في الشريعة الإسلامية، مطبعة الأقصى، من منشورات وزارة الأوقاف الأردنية .

٣٩- طميمات : إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية، ص ٨٠ - ٨٢، ص ٣١٤ .

٤٠- ابن منظور : لسان العرب، مادة دين، ج ٤، ص ٤٥٩ .

٤١- ابن نجيم : الإنباء والنظار، ص ٣٥٤ .

٤٢- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣ هـ) : أحكام القرآن، تحقيق الجحاوي، دار المعرفة، ١٩٨٧ م، ج ١، ص ٢٤٧ . القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت ٦٧١ هـ) : الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥، ١٩٩٦ م، ج ٤، ص ٢٤٣ .

٤٣- الشريفي، محمد الشريفي، الخطيب (ت ٩٩٧ هـ) : منفي المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢، ص ١٤٦ .

٤٤- البهوتي : كشاف القناع، ج ٣، ص ٣١٣ .

٤٥- موسوعة الفقه الإسلامي - الكويت، ج ٢، ص ١٤٢ .

٤٦- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر : مختار الصحاح، مؤسسة النوري للطباعة والنشر، دمشق، مادة دين، ص ٢١٧ .

٤٧- ابن نجيم، زين العابدين : البحر الرائق شرح كثر المقائق، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣ م، ج ٢، ص ٢٦٠ .

٤٨- ابن منظور : لسان العرب، مادة عصر، ج ٩، ص ٢٠١ .

٤٩- سورة البقرة، آية (٢٨٠) .

٥٠- ابن عابدين : رد المحتار، ج ٣، ص ٦٢٧، طبعة دار الفكر، ١٩٩٢ م .

٥١- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٢٤١ . الدريز، أحمد الدريز : الشرح الصغير، طبعة دار المعارف، مصر، ج ٢، ص ٧٤٦ . ٣٨٠ .

٥٢- الشيدازي، إبراهيم بن علي بن يوسف : المهذب، تحقيق الدكتور محمد الرحلي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٦ م، ج ٤، ص ٦١٤ - ٦١٥، ص ٦٢٨ . قلوب رضى رقة، شباب الدين أحمد

علي الوقلي

حكم إسقاط دين المدين المصور واعتباره من الزكاة

٢٤- موسوعة الفقه الإسلامي، الكويت، ج ٢٣، ص ٢٣٠، طبعة ذات السلاسل، ط ٢، ١٩٩٢ م .

٢٥- موسوعة بيت الزكاة، الكويت، بحث (التملك والصلحة فيه وثاقبه) للدكتور محمد عثمان

شبير، ص ٢٣١، تاريخ ٢ - ٣ / ١٢ / ١٩٩٢ م .

٢٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧٧١ هـ) : لسان العرب، مادة سقط، نسقه

وعلق عليه ووضع فهرسه مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي،

بيروت، ط ٢، ١٩٩٣ م، ج ٦، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

٢٧- الموصلي، عبدالله بن محمود بن مودود (ت ٦٨٣ هـ) : الاختيار لتعليل المحتل، دار المعرفة،

بيروت، ط ٢، ١٩٧٥ م، ج ٣، ص ١٢١، ج ٤، ص ١٧ . القرطبي، أحمد بن إدريس (

ت ٦٨٢ هـ) : الفروق، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١١٠ . العربي، أبو عبدالله، مؤسسة الريان،

عبدالعزیز بن عبدالمسلم (ت ٦٦٠ هـ) : قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مؤسسة الريان،

بيروت، ١٩٩٠ م، ج ٢، ص ٢٤٧ . البهوتي، منصور بن إدريس (ت ١٠٥١ هـ) :

شرح منتهى الإرادات، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٥٢١ .

٢٨- أبو سنة، أحمد فهمي : النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، دار التأليف، مصر سنة

١٩٦٧ م، ص ١٥٠ .

٢٩- طميمات، هادي سليمان محمد : إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه غير

منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، ص ٧٨ .

٣٠- المصدر السابق .

٣١- ابن منظور : لسان العرب، مادة ملك، ج ١٣، ص ١٨٣ .

٣٢- ابن نجيم، زين العابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) : الإنباء والنظار، مؤسسة الحلبي

بالقاهرة، ١٩٦٨ م، ص ٣٤٦ .

٣٣- صدر الشريعة، عبدالله بن مسعود (ت ٧٤٥ هـ) : شرح الرواية في مسائل الجايب، الفقه،

١٣١٦ هـ، ج ٢، ص ١٩٦ .

٣٤- القرطبي : الفروق، ج ٣، ص ٢٠٨ .

٣٥- الرصاع، أبو عبدالله محمد الأنصاري (ت ٨٩٤ هـ) : شرح حدود ابن عرفة، الطبعة التونسية،

ط ١، ١٣٥٠ هـ، ص ٤٦٦ .

- ٦٩- الرازي: الإنصاف، ط ٢، دار إحياء التراث، ح ٣، ص ٢٥١، ابن مطيع، شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت ٧٦٣ هـ) : التروع، عالم الكتب، ط ٤، ١٩٨٥، ح ٢، ص ٦٢٠.
- ٧٠- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦هـ-): المحلى بالآثار، دار الفكر، ح ٦، ص ١٠٥.
- ٧١- سورة البقرة آية ٢٨٠.
- ٧٢- القرطبي: فقه الزكاة، ح ٢، ص ٨٤٩.
- ٧٣- سورة التوبة، آية ٦٠.
- ٧٤- الرغشري، هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، مفسر، عدت، نخوي، لغوي، مات سنة ٥٣٨ هـ من مؤلفاته: أسس البلاغة، الكشاف. (البغادي: هدية العارفين، ح ٢، ص ٤٠، ح ٤٠٣، ص ٤٠٣).
- ٧٥- الرغشري: الكشاف، ح ٢، ص ١٩٨.
- ٧٦- ابن المنبر، هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر، ولد سنة ٦٢٠ هـ، ومات سنة ٦٨٣ هـ من مؤلفاته: البحر الكبير في بحث التفسير. (كحالة: معجم المؤلفين، ح ١، ص ٢٩٩).
- ٧٧- ابن المنبر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ح ٢، ص ١٩٨.
- ٧٨- الرازي، هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي، مفسر، فقيه، متكلم، ولد سنة ٥٦٣ هـ ومات سنة ٦٠٤ هـ من مؤلفاته: شرح الوجيز للزواي، المختصر في علم الأصول، (كحالة: معجم المؤلفين، ح ٣، ص ٥٥٨-٥٥٩، البغادي: هدية العارفين، ح ٢-١٠٧-١٠٨).
- ٧٩- الرازي، محمد الرازي فخر الدين أبو العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب السري (ت ٦٠٤ هـ) : تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفتاح الغيب، دار الفكر، ١٩٩٥، ح ٨، ص ١١٥.
- ٨٠- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة والزراعة، باب وضع الخراج، رقم الحديث ١٥٥٦، ح ١٠، ص ٢١٨، مطبوع مع شرحه للنوري، مؤسسة مناهل العرفان.
- ٨١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغية، باب قبول المدينة، رقم الحديث ٢٥٧٦، ص ٥١٢، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٩٩٧.
- ٨٢- احتورا: أي أصنام الجوى، وهو المرض ودهاء الخوف إذا تطاول، وذلك إذا لم يوافقهم هواهم، واستخرجوها، ويقال: احتريت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة (ابن الأثير، مجد الدين

- بن أحمد بن سلامة القيولي، وشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة: حاشيتي قتلبي وعميرة علي شرح جلال الدين محمد بن أحمد الخلي على المنهاج، مطبعة عيسى الحلبي، ح ٤، ص ٧٠.
- ٥٣- البهوتي: كشاف القناع، ح ٥، ص ٤٧٦-٤٧٨.
- ٥٤- ابن منظور: لسان العرب، مادة زكاة، ح ٦، ص ٦٥.
- ٥٥- سورة الشمس، آية ٩.
- ٥٦- سورة النور، آية ٢١.
- ٥٧- سورة الشمس، آية ٩.
- ٥٨- سورة الأعلى، آية ١٤.
- ٥٩- سورة النجم، آية ٣٢.
- ٦٠- الوصلي: الاختيار، ح ١، ص ٩٩.
- ٦١- الآبي الأزهر، صالح عبدالمسيح: جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مذهب الإمام مالك، دار الفكر، ح ١، ص ١١٨.
- ٦٢- الشريبي: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ح ١، ص ٣٦٨.
- ٦٣- البهوتي: كشاف القناع، ح ٢، ص ١٦٦.
- ٦٤- القرطبي: فقه الزكاة، ح ١، ص ٣٧-٣٨.
- ٦٥- أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم الجعدي المولود سنة ١٥٠ هـ، والتوفي سنة ٢٠٤ هـ من فقهاء المالكية الأراذل المشهورين، تفقه على الإمام مالك، وانتهت إليه الرئاسة بعد ابن القاسم (ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم) ت ٧٩٩ هـ) : الدنياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ح ٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.
- ٦٦- الخطيب: بواب الخليل، ح ٢، ص ٣٤٥، الدسوقي: حاشية الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ح ٢، ص ١٠٢.
- ٦٧- المصدر السابق.
- ٦٨- النوري: المجموع شرح المهذب، ح ٦، ص ٢٢٣، السيد البكري، أبو بكر، المشهور بالسيد لبكري ابن السيد محمد شط المياطي: حاشية إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، ح ٢، ص ١٩٣.

- ٩٩- أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن يزيد بن أبي زياد عن مقيم عن ابن عباس (البيهقي، أحمد ابن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) : شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، ج ٣، ص ٢٧٤). وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ج ١١، ص ٣٢٠. قال الميمني: رفته من لم أعرفه (الميمني، علي بن أبي بكر الميمني: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م، ج ٢، ص ١١٠).
- ١٠٠- سورة البقرة آية ١٠٠.
- ١٠١- الكاساني: بدائع الصنائع ج ٢، ص ٣٩.
- ١٠٢- سورة التوبة آية ١٠٣.
- ١٠٣- الخازن، هو علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر، المولود في بغداد سنة (٦٧٨ هـ) والمتوفى بجلب سنة (٧٤١ هـ)، من مؤلفاته: باب التأويل في معاني التزويل. (البغدادي: هدية المسارفين، ج ١/ ٧١٨).
- ١٠٤- الخازن، علاء الدين علي بن محمد إبراهيم البغدادي (ت ٧٤١ هـ) تفسير الخازن، دار الفكر، ج ٢، ص ٢٥٩.
- ١٠٥- رضا، محمد رشيد: تفسير القرآن الكريم، الشهير بتفسير المنار، دار الفكيك ط ٢، ج ١٠، ص ٥٠٥.
- ٥٠٦
- ١٠٦- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث (١٣٩٥)، ص ٢٧٦.
- ١٠٧- أبو عبيد: الأموال ص ٤٤١.
- ١٠٨- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٣٩٧، ص ٢٧٦.
- ١٠٩- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب من روى نصف صاع من قمح، رقم الحديث ١٦١٩، ج ٢، ص ١١٤. قال الإمام أحمد: ليس بصحيح إنما هو مرسل يرويه معمر ابن حريز عن الزهري مرسلًا. (أحمد، المسند ج ٥، ص ٤٣٢، دار الفكر).
- ١١٠- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق؛ عون المعبود، شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، ج ٥، ص ١٤.
- ١١١- النووي: المجموع ج ٦، ص ٢٢٣، روضة الطالبين، دار الفكر، ج ٢، ص ٢١٤.
- ١١٢- الدسوقي: حاشية ج ١٠٢، الأزهري جواهر الإكليل ١٣٨١.
- ١١٣- المرادوي: الإنصاف ج ٢، ص ٢٢٤، ٢١٥، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ١١٤- السيد البكري: حاشية إحياء الطالبين ج ٢، ص ١٩٢.

- أبو السماعات المبارك بن محمد الجوري (ت ٦٠٦ هـ) : النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ٣١٨.
- ٨٣- الذر: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر (مونت) (ابن منظور: لسان العرب، مادة ذر، ج ٥، ص ٧٠).
- ٨٤- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الدواء بأموال الإبل، رقم الحديث ٥١٨٦، ص ١٢٢٣. وأخرجه أيضاً في كتاب الزكاة، باب استعمال إبل الصدقة وأبقاها لأبناء السبيل، رقم الحديث ١٥٠١، ص ٣٠٠.
- ٨٥- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) : الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٤٠.
- ٨٦- المصدر السابق، ص ٤٤١.
- ٨٧- النووي: المجموع ج ١، ص ٢٢٤.
- ٨٨- ابن حزم: المحلى، ج ٦، ص ١٠٦.
- ٨٩- المرادوي: الإنصاف ج ١٣، ص ١٥١، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ٩٠- الكاساني: بدائع الصنائع ج ٢، ص ٩٠، ابن نجيم، زين العابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) البحر الرائق شرح كوكب الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م، ج ٢، ص ٢١٦.
- ٩١- الخطاب: مواهب الجليل ٢/ ٣٤٥، المراق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم (ت ٨٩٧ هـ) : التصاح والإكليل لمختصر خليل، مطبوع على هامش مواهب الجليل، ج ٢، ص ٣٤٥.
- ٩٢- النووي: المجموع ٢/ ٢٢٣، السيد البكري: حاشية إحياء الطالبين ج ٢، ص ١٩٣.
- ٩٣- المرادوي: الإنصاف ج ٢، ص ٢١٥، ابن مفلح: الفروع ج ٢، ص ٦٢٠.
- ٩٤- أبو عبيد، هو القاسم بن سلام، محدث، حافظ، فقيه، مقرب، ولد سنة ١٥٠ هـ، رسائل سنة ٢٢٢ هـ، من مؤلفاته: الناسخ والمنسوخ، القراءات، غريب المصنف (كحالة: معجم المؤلفين ج ٢، ص ٦٤٢، البغدادي: هدية العارفين، ج ١، ص ٨٢٥).
- ٩٥- أبو عبيد: الأموال ص ٤٤١.
- ٩٦- سورة التوبة آية ٦٠.
- ٩٧- سورة البقرة آية ٤٣.
- ٩٨- سورة التوبة آية ١٠٤.

- ١٣٢- ابن العربي : هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالله، محدث، فقيه، أصولي، ولد بأشيلية سنة (٤٦٨ هـ)، ومات بفلس سنة (٥٤٣ هـ)، من مؤلفاته : المصمصول في الأصول، العواصم من القواصم . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٤٥٦) .
- ١٣٣- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣ هـ) : أحكام القرآن، تحقيق البحاري، دار المعرفة، ٢١٩٨٧، ج ٢ ص ٩٥٨-٩٥٩ .
- ١٣٤- سورة البينة آية (٥) .
- ١٣٥- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم : إنا الأعمال بالنيات، رقم الحديث ١٩٠٧، مطبوع مع شرح التوروي .
- ١٣٦- الدريعي، محمد فتحي، نظرية التصف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٩٦٧، ص ١٠٠-١٠١ .
- ١٣٧- أبو عبيد : الأموال ص ٧٥٠ .
- ١٣٨- شير : التملك والمصلحة فيه وتناحجه ص ٢٣٦ .
- ١٣٩- سورة النور آية ٣٣ .
- ١٤٠- ابن رجب هو عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود، المولود في بغداد سنة (٧٣٦ هـ)، التوفي سنة (٧٩٥ هـ)، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، من مؤلفاته : شرح الأربعين النووية، القواعد الفقهية، ذيل طيفات الطبالة . (البيضاوي : هدية العارفين، ج ١، ص ٥٢٧-٥٢٨، كحالة : معجم المؤلفين، ج ١، ص ٧٤-٧٥) .
- ١٤١- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) : القواعد في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٠٨ .
- ١٤٢- سبق تخريجه في هامش (١٠٦) .
- ١٤٣- القضاوي : فقه الزكاة ج ٢ ص ٧٠٢ .
- ١٤٤- هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، رقم الحديث ١٦٤١، ج ٢ ص ١١٢، دار الفكر .
- ١٤٥- الشوكاني : نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢١١ .
- ١٤٦- سبق تخريجه في هامش رقم (٨٠) .
- ١٤٧- سبق تخريجه في هامش رقم (١٤٤) .
- ١٤٨- الودودي : الاختيار ج ١ ص ١٢٠، الدسوقي : حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٢٩٠-٢٩١ .
- المجموع، ج ٦، ص ٢٢٦-٢٢٧، البهوتي : كشاف القناع ج ٢، ص ٢٩٠-٢٩١ .

- ١١٥- أبو عبيد : الأموال ص ٤٤١ .
- ١١٦- أبو عبيد : الأموال ص ٤٤٢، ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) : المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢ ص ٥١٦-٥١٧ .
- ١١٧- البصيص، هو أحمد بن علي الرازي، الحنفي، المولود سنة (٣٠٥ هـ)، والتوفي سنة (٣٧٠ هـ)، من مؤلفاته : شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، أحكام القرآن . (كحالة : معجم المؤلفين، ج ١، ص ٢٠٢) .
- ١١٨- البصيص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) : أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط ١، ص ٢١٩٩٤، ج ١ ص ٥٨٣ .
- ١١٩- سورة المائدة آية ٤٥ .
- ١٢٠- سورة يوسف آية ٨٨ .
- ١٢١- القصار : الغائب الذي لا يرعى، وإذا رعى فليس بضار (النهاية في غريب الحديث والأشرح ٣ ص ١٠٠) .
- ١٢٢- أبو عبيد : الأموال ص ٤٤١ .
- ١٢٣- شير، محمد عثمان : التملك والمصلحة فيه وتناحجه، بحث منشور في مجلة أبحاث وأصمصال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، ١٩٩٢، دولة الكويت ص ٢٢٥ .
- ١٢٤- ابن النير : الإنصاف ج ٢ ص ١٩٨ .
- ١٢٥- انظر هامش (٩١) .
- ١٢٦- سورة القصص آية (٨) .
- ١٢٧- سورة التوبة آية (٥٨) .
- ١٢٨- الإصفهاني : هو الحسين بن محمد بن مقفل الإمام أبو القاسم المروف بالرغب، المتوفى سنة (٥٠٠ هـ)، من مؤلفاته : النريعة إلى أحكام الشريعة، المعاني الاكبر . (البيضاوي : هدية العارفين، ج ١، ص ٣١١) .
- ١٢٩- شير : التملك والمصلحة فيه، ص ٢٢٦ .
- ١٣٠- المصدر السابق .
- ١٣١- المصدر السابق .

- ١٤٩- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للني - صلى الله عليه وسلم وآله -، ص ٢٩٧، رقم الحديث ١٤٩١.
- ١٥٠- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله، ح ٧، ص ١٧٧-١٧٩، رقم الحديث ١٠٧٢.
- ١٥١- المردودي: الاختيار، ح ١، ص ١٢٠، الدسوقي: حاشية، ح ٤، ص ١١٠، النووي: المجموع، ح ٦، ص ٢٢٩. البهوتي: كشف القناع، ح ٢، ص ٢٩٠.
- ١٥٢- أبو عبيد: الأموال، ص ٤٤٠-٤٤١.
- ١٥٣- الفرضاي: فقه الزكاة ح ٢، ص ٨٥.
- ١٥٤- الخطيب: مواهب الجليل ح ٢، ص ٣٤٥، الدسوقي، حاشية ح ٢، ص ١٠٢.
- ١٥٥- المصدران السابقان.
- ١٥٦- مرغاني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (ت ٥٩٣هـ): الفداية شرح بداية المبتدي، المكتب الإسلامي، ح ١، ص ١١٣.
- ١٥٧- ابن المراز: هو محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندري المتوفي سنة ٢٦٩ هـ، فقيه مالكي، من مؤلفاته: المرازية (أبو زهرة، محمد: الإمام مالك، دار الفكر، ص ٢٢٥-٢٢٦).
- ١٥٨- ابن العربي: أحكام القرآن ح ٢، ص ٦٨، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ح ٨، ص ١١٧.
- ١٥٩- النووي: المجموع ح ٦، ص ٢١١.
- ١٦٠- المردوي: الإنصاف ح ٢، ص ٢٣٤.
- ١٦١- ابن العربي: أحكام القرآن ح ٢، ص ٩٦٨، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح ٨، ص ١١٧.
- ١٦٢- النووي: المجموع ح ٦، ص ٢١١.
- ١٦٣- المردوي: الإنصاف ح ٢، ص ٢٣٤.
- ١٦٤- رقم الحديث ٤٧٨ ص ١٠١٧.
- ١٦٥- سورة الأحزاب آية (٦).
- ١٦٦- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب الدين، رقم الحديث ٢٢٩٨، ص ٤٥٢.
- ١٦٧- ابن حجر: فتح الباري ح ١٢، ص ١٠.
- ١٦٨- الرأغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ) الفردات في غريب القرآن دار المعرفة، ص ٤٥٩.